

العولمة بين الآثار الإيجابية والسلبية لأبعادها

Globalization between the positive and negative effects of its dimensions

نوفل سمايلي¹، فاطمة الزهرة بوطورة²، فضيلة بوطورة³

¹ جامعة تبسة، nawfel.smaili@univ-tebessa.dz

² جامعة تبسة، fatmazohra.boutora@univ-tebessa.dz

³ جامعة تبسة، Fadila.boutora@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/12/23

تاريخ القبول: 2024/12/22

تاريخ الاستلام: 2024/11/07

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للعولمة حيث خلال العقد الأخير من القرن العشرين أصبح مفهوم العولمة كثير التداول، وهذا بسبب التغيرات العالمية المتعددة، ومن بين هذه التغيرات نجد موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدماتية والتي يعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات. وتعتبر العولمة كلمة جديدة في قاموس اللغة العربية، حيث أنها فرضت نفسها كما فرضت معناها في جميع المجالات. فالعولمة أصبحت تخيف الكثيرين حتى وإن كانوا لا يعون دلالتها بالضبط، فهي تعني الشمولية وتعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم ككل، لذلك تم التطرق في هذه الورقة لأهم الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة. وخلصت الدراسة على أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، تتضمن عدّة جوانب منها الجوانب السياسية، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومنها أيضا الجوانب الثقافية والبيئية أيضا، وعليه اوصت الدراسة بضرورة مواكبة الدول النامية للتطور التقني الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات وما صاحبه من تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، لأنها تعد من أهم الآثار الإيجابية للعولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ العالمية؛ الآثار الإيجابية للعولمة؛ الآثار السلبية للعولمة؛ التكنولوجيا.

تصنيف JEL: M10؛ C30

Abstract:

This study aimed to shed light on the conceptual framework of globalization, as during the last decade of the twentieth century the concept of globalization became widely circulated, due to the multiple global changes, and among these changes we find the wave of liberalization of global trade in all its aspects of goods and services, which is reinforced by rapid liberalization and progress in information technology. Globalization is a new word in the Arabic language dictionary, as it imposed itself and imposed its meaning in all fields. Globalization has become frightening to many, even if they do not understand its exact implications, as it means comprehensiveness, generalization of something and expanding its scope to include the world as a whole, so this paper addressed the most important positive and negative effects of globalization. The study concluded that globalization is a multifaceted phenomenon, including several aspects, including political, economic, social, cultural and environmental aspects. Accordingly, the study recommended that developing countries should keep pace with the tremendous technical development in the field of communications and transportation, and the accompanying development of electronic computers, satellites and the emergence of the Internet, because it is one of the most important positive effects of globalization.

Keywords: Globalization; Internationalism; Positive effects of globalization; Negative effects of globalization; Technology.

Jel Classification Codes : M10 : C30

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحالي العديد من التغيرات الجوهرية في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية والعلمية، وهذا نظرا للتسارع المتسارع الذي تتطور به، وبالتالي جميع دول العالم تسعى لمواكبة هذه التغيرات بمختلف جوانبها، وعليه انتشر استخدام مصطلح العولمة في الكتابات السياسية والاقتصادية بكثرة (بعيدة عن الإنتاج الفكري العلمي الأكاديمي في البداية)، ففي العقد الأخير وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات استراتيجية، وثقافية مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم منذ أوائل التسعينات وجدت أسئلة عديدة تدور حول العولمة فيما إذا كانت إرادة بشرية أم تغيير موضوعي بنيوي ونوعي في سيرورة العالم، أم هي طور من أطوار الحضارة الإنسانية جاءت لتتجاوز الدول القوميات والثقافات الوطنية لتحل العولمة بدلا عنها كمنظومة اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية.

فالعولمة لها أهمية كبيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والثقافية... الخ، فالعالم أصبح كمكان واحد، والعلاقات أصبحت أكثر اتصالا وأكثر تنظيمًا على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض، وفي نفس الوقت ليست العولمة بظاهرة جديدة فالاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين يشبه بنواح عديدة الاقتصاد العالمي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث العولمة زادت في درجة الانفتاح في معظم الدول، فالانفتاح لا يشمل التدفق التجاري وتدفق الإستثمار والمال فقط، بل يشمل تبادل الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار والأشخاص عبر الحدود القومية. حيث كانت العقود الأربعة بين عامي 1870، 1913، بمثابة عصر حرية العمل ولم تفرض تقريبا أي قيود على حركة السلع ورؤوس الأموال والأيدي العاملة عبر الحدود القومية، كما كان تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضئيلا وتزامنت مرحلة العولمة الأولى هذه مع ما وصفه هوبسباوم (1987) "ببصر الإمبراطورية" عندما كانت بريطانيا تحكم العالم تقريبا، أما مرحلة العولمة الثانية التي بدأت في أوائل السبعينات فقد تزامنت مع الهيمنة السياسية الأمريكية كقوة عظمى، وازدادت الهيمنة السياسية مع انهيار الشيوعية وانتصار الرأسمالية الأمر الذي وصفه المؤرخ المعاصر فوكرياما (1989) "بنهاية التاريخ". (حسن، 2001، الصفحات 22-24)

ويبدو أن العولمة في المرحلتين كانت بحاجة إلى قوة اقتصادية مهيمنة ذات عملة وطنية يمكن القبول بها كعملة وطنية، وكان الجزء الأكبر من التجارة الدولية يتألف خلال الحقبة الممتدة بين العام 1870 و 1913 من المبادلات بين القطاعات بحيث ان البضائع تستبدل بالسلع المصنعة، وبين العام 1870 و 1913 شكلت التجارة بين القطاعات الصناعية المرتكزة على التمييز بين المنتجات جزءا متزايدا من المبادلات التجارية الدولية. وخلال المرحلة الراهنة من العولمة يركز جزء أكبر من التجارة الدولية على المبادلات بين الدول لكن ضمن الفروع التابعة للشركة ذاتها.

في العام 1914 كان مخزون الاستثمار الأجنبي الطويل الأمد في الاقتصاد العالمي يتوزع على النحو التالي: 55% في العالم الصناعي (30% أوروبا، 25% الو.م.أ)، 45% في العالم المتخلف (20% في أمريكا اللاتينية 25% آسيا وإفريقيا)، في العام 1992 توزع هذا المخزون بطريقة أكثر تفاوتًا من ذي قبل 78% في الدول الصناعية، 22% في الدول النامية، خلال الثمانينات امتصت الدول الصناعية 80% من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد العالمي فيما تلقت الدول النامية 20% فقط.

يكمن الفرق الجوهري بين مرحلتين العولمة، في تدفق اليد العاملة، ففي أواخر القرن التاسع عشر لم تفرض أي قيود على انتقال الناس عبر الحدود القومية وكان المهاجرون يمنحون الجنسية بسهولة بين عامي 1870 و 1914 كانت هجرة اليد العاملة ضخمة غير أن الهجرة الدولية بدأت تتضاءل منذ ذلك الحين بسبب سلسلة من القوانين التي قيدتها، ووجدت المرحلة الحالية من العولمة بديلا عن حركة اليد العاملة في تدفق التجارة والاستثمارات فالدول الصناعية اليوم تستورد السلع المصنعة التي أنتجتها يد عاملة زهيدة الثمن وتصدر رؤوس الأموال التي توظف يد عاملة زهيدة الثمن في الخارج لتأمين السلع المماثلة.

إذا كانت مسيرة العولمة غير متساوية مع الدول وأدى عدم المساواة الذي تنطوي عليه المسيرة إلى تطورات غير متوازنة في أواخر القرن 19 لاسيما لأسباب سياسية، وأدى هذا التفاوت إلى تطورات غير متوازنة في أواخر القرن 20 لاسيما لأسباب اقتصادية. فتميزت مسيرة العولمة الحالية بخمسة تطورات كبرى: النمو السريع في المبادلات المالية الدولية، النمو السريع في التجارة لاسيما الشركات العابرة للقارات، زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومردّها إلى حد كبير نشاط الشركات العابرة للقارات، ظهور الأسواق العالمية الشاملة، انتشار التقنيات والأفكار الجديدة عبر التوسع السريع لنظام النقل والاتصالات المعلوم، وأصبحت تتألف المرحلة الراهنة لمسيرة العولمة من ظاهرتين منفصلتين: عولمة الإنتاج وعولمة الموارد المالية.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز والتفرقة بين مفهوم العولمة والعالمية، لما قد يثيره التقارب والتشابه بين المفهومين من لبس وغموض قد يؤدي إلى خلط الأفكار والتصورات. حيث أن العالمية هي حركة إنسانية تهدف إلى خدمة الشعوب وفيها يبلغ الإنفتاح أقصاه، فهي تتضمن مجموعة من الجوانب المرتبطة بالقيم والأخلاق والمبادئ.

فالعالمية طموح مشروع يعكس الرغبة في الانفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخذ والعطاء ويهدف الحوار والتعاون والتلاقح بين الحضارات والثقافات"، وهكذا يمكن النظر إلى العالمية على أنها إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فيمكن اعتبارها مسار لإنفتاح الشعوب والأمم إقتصاديا وثقافيا على بعضها البعض.

أما جيمس روزانو فيرى كذلك أن "العالمية تشير إلى الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيمة مشتركة أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري على اختلاف بيئاتهم أو أدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين وهم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم". (حسن، 2001، صفحة 26)

من خلال ماسبق يمكن القول أن العالمية تشير إلى قيم ومبادئ وأفكار عالمية يمكن تطبيقها على مختلف الشعوب باختلاف ثقافتهم وأجناسهم، فهي تهدف إلى دعم وتعزيز هذه القيم الإيجابية كالعادلة والمساواة والإحترام المتبادل بين الثقافات بالإضافة إلى الجهود المشتركة لحل مختلف القضايا العالمية. أما العولمة فهي تشير إلى ربط المجتمعات والإقتصاديات في شبكة عالمية مترابطة من خلال دعم وتعزيز التكامل والتفاعل بين الدول ثقافيا وإقتصاديا.

1. إشكالية البحث: الكثيرون يرون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل أنّ بدايتها الأولى ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الإستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا والأمريكتين، ثم إقترنت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، الأمر الذي أدّى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم العولمة بعد ذلك. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ماذا نعني بالعولمة وأبعادها وهل لهذه الأبعاد آثار إيجابية أو سلبية أو كلاهما؟

2. أهداف البحث: من بين الأهداف مايلي:

- محاولة دراسة الاتجاهات العامة لظاهرة العولمة ، قصد تحديد أبعادها خصائصها؛

- محاولة فهم الآليات الجديدة لأداء الاقتصاد العالمي من خلال العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة في الاقتصاد العالمي؛

- محاولة تسليط الضوء على أهم الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد والمالية.

3. أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضوء على نقاط التباين في تقييم العولمة، بين من يراها وسيلة لزيادة الرفاهية، نتيجة إيجابياتها وبين من يراها وسيلة لزيادة هيمنة الدول المتقدمة . بالرجوع لسببها، فضلا عن كون البحث محاولة توضيح بعض العناوين في خضم التحولات التي أفرزتها العولمة، نتيجة توسع نطاق المصطلح سياسيا الى اقتصاديا الى ثقافيا واجتماعيا . حيث لعبت الرأسمالية كنظام وخلال مراحل تطورها دورا كبيرا في بلورة صياغة أفكار وقوانين وآليات العولمة.

4. **منهج الدراسة:** نظرا للطبيعة المتشابكة لمظاهر العولمة أرتأينا استخدام أكثر من منهج. حيث تم استخدام المنهج التاريخي كما استعملنا المنهج الوصفي التحليلي في أجزاء البحث المتعلقة باستعراض مظاهر العولمة تحليل آثار وانعكاسات هذه الظاهرة من خلال التعرض للآثار الإيجابية للعولمة وسلبات العولمة وآثار العولمة والتكتلات الاقتصادية ومخاطر العولمة المالية. ويمكن معالجة الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة

أولاً: مفهوم العولمة

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم، ويعد كل من (Oliver Reiser) و (B.Davise) أول من تحدث فعل يعولم (To Globalise)، وذلك في أربعينات القرن العشرين. بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف الثقافات وصولاً إلى ما أسماه النزعة الإنسانية العالمية، وفي هذا الإطار فإن كلمة (Global) تشير إلى ما هو عالمي أو كوني (برو، 2017، صفحة 45) والمختصين العرب استخدموا العولمة كمصطلح من ثلاثة كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalization) والكلمتان الأخريان هما الكوكبية والكونية، (التحاني، 2003، صفحة 22) في حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية (Le Monde)، ويفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها (Globalization) كما هو الحال أسماء العلم الأجنبية (التحاني، 2003، صفحة 23).

فالعولمة لغة هي التعميم والتوسع أما إصطلاحاً فقد تعددت التعاريف والآراء حول مفهوم العولمة وذلك نتيجة لإمتداد هذه الأخيرة لعدة مجالات: الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الإجتماعية وأيضاً مجال التكنولوجيا والمعلومات.

فالعولمة هي زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول (المهد، 2004، صفحة 23). كما يعبر مصطلح العولمة عن "حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره" (الحضري، 2001، صفحة 21).

وتختلف تعريف العولمة باختلاف المداخل والظواهر التي يراى بها تفسيرها فمنها من يركز على الجانب الاقتصادي. بمختلف أبعاده الجديدة والمعاصرة والتي تعرف بالعولمة الاقتصادية. وأخرى تركز على الجانب السياسي الذي يشيد إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة بالقضية الأحادية والهيمنة الأمريكية على العالم كما هو سائد الآن. كما يوجد جانب آخر للعولمة يمكن التركيز عليه وهو الجانب الثقافي الذي يركز على إنتشار وتبادل الأفكار، القيم، الثقافات على نطاق واسع بين دول العالم.

ومن وجهة نظر أحد المفكرين أن للعولمة عدة مستويات تتمثل في: الإقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التحويل، وتمثل السلع المستهلكة لمختلف الدول (الموسوي، 2005، صفحة 51).

كما تقوم العولمة على عملية نقل رؤوس الأموال إلى تلك الدول ذات الأجور المنخفضة والتي تتوفر أيضاً على متطلبات البنية التحتية وكذلك الإستقرار الإقتصادي والسياسي.

ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة أنها: "تعبير عن التعاون بين الدول في المجال الإقتصادي نتيجة لتنوع المنتجات والخدمات عبر الحدود والتطورات التقنية والتكنولوجية في كل دول العالم". (ياسين، 1999، صفحة 99)

يعود مفهوم العولمة في الإقتصاد إلى نظرية الميزة النسبية للإقتصادي البريطاني "دافيد ريكاردو" التي تنص على أن البلدان تتخصص في إنتاج سلعة معينة قمح مثلاً وتقوم بتصديرها إلى (بلدان أقل كفاءة في إنتاج تلك السلعة. في المقابل، يمكن للدول التي تنتج القمح بكفاءة أقل، تصدير السلع التي تنتجها بطريقة فعالة مقارنة بالدول الأخرى (شعير مثلاً) الافتراض الذي تقوم عليها نظرية الميزة

النسبية هو أنه من الصعوبة بمكان أن تنتج دولة ما كل السلع بنفس مستوى الكفاءة مقارنة بالدول الأخرى، بالتالي، البلدان تستفيع من التجارة مع بعضها البعض (العولمة والأزمات الاقتصادية، صندوق النقد العربي).

وإذا كانت هذه التعاريف تركّز في تفسيرها لظاهرة العولمة على البعد الإقتصادي، فهذا لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى لأن العولمة هي تداخل واضح بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فعندما يذكر مصطلح العولمة فإنه يجعل الذهن يتّجه إلى الكونية، فهي تعبر عن التوسع والإمتداد إلى العالم كله.

ثانيا: أنواع العولمة

تداخلت مجالات العولمة لدرجة بروز أنواع لها ويمكن ايجازها فيما يلي:

1- عولمة الإعلام: أول من تحدث عن هذا النوع من العولمة هو عالم الاجتماع "يوهان" وهو كندي صاغ مفهوم القرية العالمية في نهاية الستينات، ويتجسد هذا النوع من العولمة في خسارة الو.م.أ في حرب الفيتنام، حيث كان للتلفزيون تأثيرا كبيرا بتحويل العالم إلى قرية عالمية، حيث نقل للعالم بالصوت والصورة بشاعة هذه الحرب، وأدى بالنتيجة إلى ضغط الرأي العام الأمريكي، والعالمي على الإدارة الأمريكية لوقف نزيف هذه الحرب القذرة في عام 1973. (عباس، 2005، صفحة 17) ويمثل الإعلام أهم الوسائل التي استند عليها نظام العولمة في فرض سيطرة القطب الغربي على العالم، فهو يسهم في نشر الأفكار، و يدعم توظيف مصطلحات دون غيرها، وهذا ما اصطلح عليه ثقافة الاختراق (هامل، 2021، صفحة 1095).

2- العولمة السياسية والثقافية: وتجسدها التجربة الأمريكية انطلاقا من وجود فرصة لأمريكا كي تقدم نموذجا كونيا للحدثة، ونمط معيشته وحياته وذلك من خلال التكنولوجيا الإعلامية وفي مقدمتها الإلكترونية، فقد تحدث عن هذه التجربة بريجنكي مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خلال الفترة 1977 و 1980. (خرسان، 2001، صفحة 15)

3- العولمة الاقتصادية

تشير العولمة الاقتصادية إلى الحركة الدولية الواسعة النطاق للمنتجات والخدمات والمعلومات والتكنولوجيا، وتنقسم إلى قسمين (صقر، 2002، صفحة 41):

3-1- عولمة النشاط الإنتاجي: وهي عولمة سريعة للإنتاج بفضل برامج التعديل الهيكلي، التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد تسارعت وتيرة هذه العملية جراء الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي عززتها "الجات" (منظمة التجارة العالمية)، وتشكل الشركات العابرة للقارات القوة المحركة لعولمة الإنتاج فهي تنقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية حيث تشهد أسواق السلع والخدمات نموا ملحوظا وحيث كلفة الإنتاج ضئيلة، وقد أتاحت التغيرات التكنولوجية الأخيرة انخفاض تكاليف النقل والاتصالات لمواصلة عولمة الإنتاج.

ويلاحظ ان عولمة الإنتاج تتم عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال التجارة العالمية، و الإستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- العولمة المالية: اكتسبت مسيرة العولمة المالية معنى وأهمية أكبر من عولمة الإنتاج لاسيما في السنوات الأخيرة. فالعولمة المالية تمثل النمو في المعاملات المالية الذي يتجاوز كل الحدود الوطنية والجهوية، وكل تدفق لرؤوس الأموال عبر سوق عالمية موحدة كاملة المنافسة بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين المناطق والقطاعات". (الخضري، 2001، صفحة 77)

ثالثا: خصائص العولمة

تتمثل أهم خصائص العولمة فيما يلي:

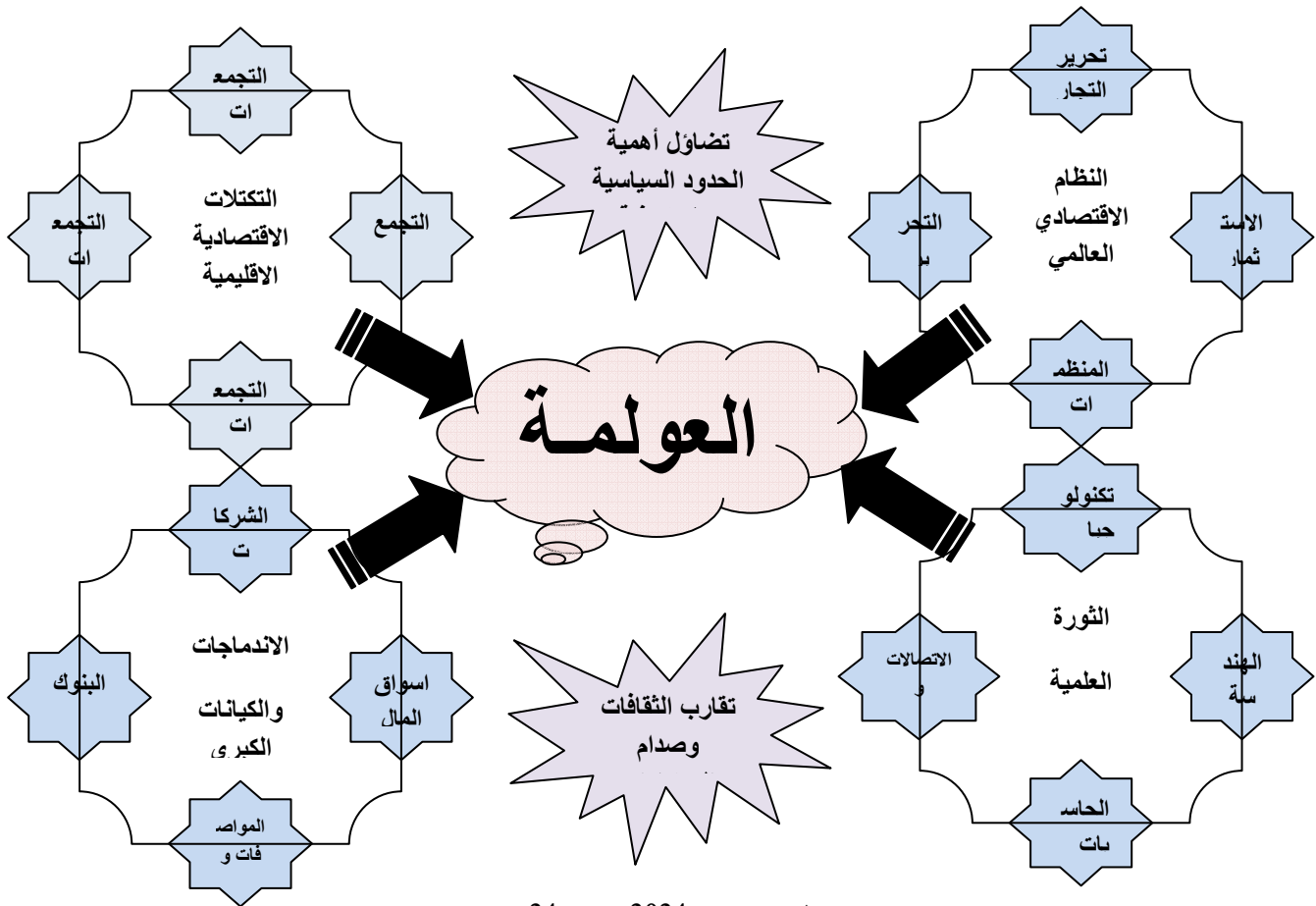
- 1- **نحو سوق عالمي:** تهدف العولمة الاقتصادية لتشكيل السوق العالمي، بحيث نرى أن الإقتصاديات القومية مازالت تحتل موقع السيطرة في الأنشطة الاقتصادية، كما لاتزال الدول هي اللاعب الأساسي بالنسبة للتجارة والاستثمار وتكوين رأس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم إنتاج حوالي 90% من المنتجات الاستهلاكية في الوطن و90% من المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية، وتظل المدخرات والودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل، فالعولمة تسعى إلى عولمة السوق لإنتاجي والتجاري والمالي. (ياسين و حداد، 2004، صفحة 175)
- 2- **تزايد دور أكبر لمنظمات عالمية:** من الخصائص الهامة للعولمة هو تزايد المؤسسات دور المؤسسات الاقتصادية العالمية، في إنشاء وتعميق العولمة خاصة في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، إذ أصبحت ثلاثة مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول. (ياسين و حداد، 2004، الصفحات 175-176)
- 3- **الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول:** أصبحت معظم الدول تسعى إلى اكتساب مزايا تنافسية في مجال التكلفة، الجودة والسعر، ويقصد بالاعتماد المتبادل التداخل والتبادل بين الدول في الاتجاهين بين الدولة والدولة الأخرى، فالاعتماد الاقتصادي يعني التبادل في التأثير بين الطرفين أو الدولتين .
- 4- **زيادة إنتشار البطالة:** خاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى إستخدام أساليب كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام عدد أقل من اليد العاملة، بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، إذ أصبح التطور التكنولوجي هو منبع البطالة.
- 5- **تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر هذه الأخيرة هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة التي تنقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية. ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في تشكيل وتكوين العالمية لعل من أهمها:
 - يوليو 1996: إجمالي إيرادات هذه الشركات يقدر بنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على 80% من المبيعات.
 - تسيطر على السياسة النقدية الدولية وذلك من خلال الاحتياطي النقدي المتوفر لديها الذي يمثل ضعف الاحتياطي الدولي.
 - يعتمد عمل هذه الشركات بشكل كبير على سوق متعدد الدول، بحيث تكون الاستراتيجيات والقرارات التي تتخذها ذات طابع عالمي ودولي، ويمتلك أصحاب هذا النوع من الشركات حرية كبيرة في نقل الموارد وعناصر الإنتاج، وكذلك نقل المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا المستخدمة من مكان لآخر، وتتعدّد أساليب الإنتاج في هذا النوع من الشركات، حيث يمكن نقل أساليب إنتاجها من مكان لآخر في حال ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج.
- 6- **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة، من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:
 - صندوق النقد الدولي: المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
 - البنك الدولي وتوابعه: المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
 - منظمة التجارة العالمية: المسؤول عن إدارة النظام التجاري للعولمة.
- 7- **تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** اتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الاسواق من قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة سعياً وراء تنظيم عمل الحكومة وفقاً للخطة التي تدير عليها المنظمات العالمية.

ويمكن تحديد ملامح العولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين وفقا لما يلي:

- تزايد مدى المعاملات المختلفة عبر الحدود، وتزايد قيمة الإنتاج الأجنبي للشركات، والذي يحول بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتواجد إشارات متنوعة تشير على أن المؤسسات الرئيسية بدأت في تغيير نماذج تفكيرها وطرق عملها. كذلك الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاضم نفوذها في التجارة الدولية، وفي الاستثمار.

- وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكثيف الهيكلي في الدول النامية. وتدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل: الفقر، التنمية المستدامة، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها. كذلك تعاضم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج). وبروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطوير وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب. وتطوير وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات. وتعاضم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة في إدارة نظم المعلومات. والشكل الموالي يوضح أهم أسباب ظهور العولمة.

شكل رقم (01): العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة



المصدر: (مهدي، 2024، صفحة 24)

المحور الثاني: آثار العولمة بين إيجابياتها وسلبياتها

أولاً: أبعاد العولمة المعبرة عن أثارها في عدة مجالات

تتمثل في الأبعاد الآتية:

1- الأبعاد السياسية

تتمثل فيما يلي:

- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة.
- تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها.
- تزايد النزوح نحو الأخذ بالليبرالية السياسية، وهو ما يتمثل في نزعة التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.
- تعاظم دور منظمات المجتمع المدني والقطاع غير الرسمي في مجالات رسم السياسات العامة ووضع القرارات السياسية.
- ظهور الحكم كبديل للحكومة.
- التشتت بين دول الجنوب في مقابل التحالف والتكتل بين الدول في الشمال.
- إرتفاع دور المؤسسات والمنظمات الدولية والكيانات فوق القومية في مجال فرض النظم الدولية، واتساع نطاق تدخلها في الشؤون الداخلية للدول.

2- الأبعاد الاقتصادية

وتتمثل في النقاط الآتية:

- التنمية الاقتصادية والتنافس.
- الإبداع والتنمية الصناعية.
- تدويل المشاكل الاقتصادية مثل مشكل التنمية المستدامة، والفقر.
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي.
- ظهور إقتصاد المعرفة .
- تراجع قدرة الحكومات على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها.
- تزايد سطوة المؤسسات أو المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرص النظم الاقتصادية الدولية.
- التخصص وتقسيم العمل على مستوى عولمة النشاط الإنتاجي.
- التكامل الإقتصادي المتزايد والترابط المتبادل بين الدول.
- إنتشار الشركات متعددة الجنسيات وتزايد قوتها.

3- الأبعاد الثقافية

وهي:

- تلاشي القيم والثقافات القومية وإحلال القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدما محلها خاصة الدول الأوروبية.
- تلاشي الهوية الثقافية الدينية لبعض الدول.
- إنتشار القيم والمبادئ الغربية والأمريكية في معظم دول العالم.

4- الأبعاد الاجتماعية

وتتمثل عموما فيما يلي:

- الانفتاح الثقافي مما يسهل تبادل الأفكار والثقافات.
- ظهور الآفات الاجتماعية كالجرائم والتجارة غير المشروعة.
- ظهور الطبقة في المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

- غياب الاستقرار الاجتماعي.

5- الأبعاد العسكرية

وتتمثل عموماً فيما يلي:

- التمكين للهيمنة العسكرية الأمريكية المطلقة في العالم.
- إنشاء القواعد العسكرية في مختلف مناطق النزاع باسم الحماية الشرعية الدولية.

6- الأبعاد الاتصالية

وتتمثل عموماً فيما يلي:

- الترابط بين الدول حيث أصبح العالم قرية صغيرة من خلال إنتشار شبكات الأنترنت.
- الانفجار المعلوماتي وتطور أنظمة الإعلام والاتصال.
- العولمة الإعلامية كأحد مظاهر وأدوات العولمة.
- أثر العولمة على الجانب التقني لوسائل الاتصال المعاصرة.
- الهيمنة الأمريكية في المجال الإعلامي دولياً. (الرحيم، 2002، صفحة 127).

7- الأبعاد التقنية

وتتمثل عموماً فيما يلي:

- اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب.
- الآثار الاقتصادية للثورة التكنولوجية.
- السمات أو الخصائص المميزة للتكنولوجيا في عصر العولمة.
- القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا من خلال التذرع باتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية. (حسن، 2001، صفحة 52)

وبتزايد مرور الوقت اعتماد الدول على بعضها البعض في نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة للإمام بالأساليب الفنية المختلفة للتصنيع وأساليب التنظيم والتسويق وتصميم المنتجات، ومن ثم أصبحت العوامل المختلفة من تبادل سلع وتدفقات الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا أكثر ارتباطاً ببعض البعض وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي الإطار الصحيح لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثانياً: الآثار الإيجابية للعولمة

تتمثل أهمها في النقاط التالية:

- توسيع الفرص الاقتصادية.
- توسيع السوق وزيادة الإيرادات والنمو الاقتصادي.
- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.
- التطور الصناعي للدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.
- التطور التكنولوجي حيث أن بعض الدول تعتمد على استخدام التكنولوجيا ونشر الكمبيوتر في أغلب المرافق وذلك لمدى مساهمته في تحسين الأداء بالإضافة إلى نشر تعليم اللغة الانجليزية في المدارس وهذا ما يدل على الانفتاح على العالم وعدم الانغلاق على الذات وتوسيع الآفاق التربوية والثقافية لأن هذه اللغة مناسبة للتعامل مع التكنولوجيا والتطور. (إبراهيم، 1999، صفحة 95)
- وتؤدي العولمة إلى زيادة الرفاهية وإعطاء التبعة دفعة قوية وخاصة للدول النامية من خلال:
- التبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

- تؤدي العولمة إلى تمكين الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية وإلى الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة، وإلى استفادتها من التدفقات الرأسمالية من الأموال الأجنبية.
- إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية، كما أن إزالة القيود على التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص الإنتاج للدول التي تسعى لتصدير منتجاتها.
- إن تدويل الخدمات وزيادة المفرطة في التقدم التكنولوجي يساعدان الدول النامية في خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- تساعد العولمة الدول النامية إلى اتخاذ العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي (أمين، 2009، الصفحات 122-125).
- العولمة المالية قد أسهمت في رفع التنافس بين الأسواق المالية، فكان من المفروض أن يعمل تحرير وانفتاح هذه الأسواق على ضمان تخصيص أفضل وأكثر فعالية لرؤوس الأموال. وقد يتسنى هذا بفضل ظهور الابتكارات المالية أي اتساع في وسائل التوظيف والتمويل المقترحة، ارتفاع سرعة المعلومات وتأثيرها على أسعار الأصول وانخفاض تكاليف التمويل نظرا للتنافس. قد تسمح هذه العملية، أي التخصيص الأكثر فعالية لرؤوس الأموال، بضمان التمويل برؤوس أموال خارجية أو أجنبية لاستثمارات ذات معدل مردودية أكبر من متوسط أسعار الفائدة المعمول به دوليا. (بولسل، 2006-2007، الصفحات 31-32)
- نقص الاستدانة الخارجية وذلك نتيجة للتدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظ المالية (الاستثمار المالي غير المباشر)، والتي من شأنها التقليل من اللجوء إلى الإقراض مما يساهم في إنخفاض المديونية الخارجية.
- إن الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وفتح المشاريع.
- خلق فرص استثمارية وفتح مجال للتنوع ضد المخاطر عن طريق ما توفره الأدوات المالية من آليات.

ثالثا: سلبيات العولمة

وتكمن أهم الآثار السلبية للعولمة في:

- سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية، وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية عالمية أي انتقالها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة.
- سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الفرد وتاريخه الوطني.
- القضاء على المصلحة الوطنية في حالة عدم توافقها مع مصالح العولمة، فالعولمة تحارب كل ما قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها.
- الهيمنة الكيانات القوية على الأسواق المحلية وجعلها مؤسسات تابعة لها، فهي تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلي ووطني صرف، وتحويله إلى جزء كيان عالمي محض، وبصفة خاصة، إذا كان قابلا للتعولم، أما إذا لم يكن فسوف يستمر تهميشه وعزله تمهيدا للقضاء عليه.
- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي أو باعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذا ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من إفرزاته وثماره. (عميروش، 2017، الصفحات 175-180)
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وفرض ثقافتها على معظم الدول في مختلف المجالات والقطاعات فهي تسعى إلى قيادة العالم وفرض حضارتها في مختلف أنحاء العالم.
- هيمنة الثقافة الغربية والعمل على القضاء على الثقافة الوطنية في مختلف دول العالم.
- توجيه القرارات السياسية العالمية بما يخدم مصالح أمريكا. (سيار، 2000، صفحة 40)

- لا ينحصر خطر العولمة فقط على الجانب التجاري والاقتصادي فقط بل يتعد إلى ما هو أهم من ذلك وهو الجانب الثقافي والتكنولوجي.
- تنتج أخطار جراء تقلبات مفاجئة لرأس المال المتجه إلى الاستثمار في الحافظة المالية بالمقارنة مع ذلك المتجه إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وباعتبار أن رأس المال الموجه للاستثمار في الحافظة المالية يتميز بالتعامل قصير المدى ويحقق الربح السريع، فهو يتعرض لتقلبات مفاجئة من حيث دخوله وخروجه من وإلى الأسواق المحلية مما يجعل السوق المالية في حالات اختلال مفاجئة قد يعرضها للمخاطر.
- سرعة انتشار الأزمات المالية، بسبب زيادة تكامل أسواق الدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما جعل كل ما يحدث في أي سوق يؤثر وبسرعة في الأسواق الأخرى المرتبطة بها، وهذا ما يفسر امتداد الأزمات المالية (فتح، 2019، صفحة 18).
- الأخطار التي شهدتها البنوك في عصر العولمة.
- تأثرت معظم الإقتصاديات بهذه الأزمات وشهدت اضطرابات إقتصادية ومالية.
- الآثار التي نجمت عن تلك الأزمات على الأسواق العالمية بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينها، أصبحت المصاعب التي يعانيها النظام المصرفي في بلد ما تمتد إلى سائر القطاعات المصرفية في دول أخرى.
- نظرا لخطورة تلك الأزمات فإنها طرحت بقوة ضروريات الحيلة لمثل هذه الأزمات، وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.
- إن الأزمات التي شهدتها العالم تؤكد وجود علاقة بينها وبين العولمة المالية وإلغاء القيود التي كانت مفروضة على النظام المصرفي قد تؤدي لإتخاذ قرارات غير سليمة فيما يخص الإقراض. وهذا ما حدث حدث على نحو واضح في حالة بنوك شيلي، ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وبولندا بعد خصوصتها، حيث أدى عدم الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص الائتمان وتحديد سعر الفائدة، ومنح قروض سخية لبعض الأفراد، والمشروعات، والقطاعات، على أساس القرابة أو الصلات الخاصة مما أدى في النهاية إلى وجود كم كبير من القروض المصرفية غير مستغلة، مما عرض هذه البنوك لمخاطر الإعسار المالي.
- وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما خلفته الأزمة المالية هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي يظهر بشكل واضح من خلال إنخفاض قيمة العملة وأيضا أسعار الأسهم مما يؤثر سلبا على القطاع المالي. وأيضا المضاربة المدمرة من خلال نظام تعويم أسعار الصرف وماله من مساهمة في فتح الباب أمام المضاربة على العملة، وهو ما سبب أزمة في اقتصاديات البلدان وبالأخص في نظامها المالي. (Robertson & Kathleen E. , 2007)
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج، وهذا ما يحدث بالفعل لدى البلدان النامية التي حررت نظمها المالية وبدأت تتعامل مع الأسواق المالية الدولية، وأصبحت مدخراتها تفضل لأسباب مختلفة الاستثمار خارج بلادها، والغريب في الأمر هو في الوقت الذي تتسارع فيه البلدان النامية من خلال تحفيزات عدة على فتح أبوابها لرأس المال الأجنبي، إلا أنها سمحت في ضوء العولمة المالية لأصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا بها للاستثمار في أي بلد من بلدان العالم.
- زيادة مخاطر جريمة غسيل الأموال، وهو عبارة عن دخول الأموال القذرة عبر آليات التحرير المالي المحلي والدولي ومن خلال إلغاء الرقابة على الصرف، وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة السلطات، وقد تتعدد قنوات غسيل بتعدد المستثمرين الأجانب والمقصود بالغسيل هو محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي أو غير القانوني الذي تحققت في إطاره عمليات بناء وتراكم الثروات، مثل أرباح المتاجرة في المخدرات، تهريب السلاح، الجريمة المنظمة، سرقة البنوك، وأعمال المافيا... الخ.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية المالية: إن تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، إذ مع زيادة حركة رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة الخارجية

قصيرة الأجل، فأى محاولة لدولة ما في وضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير متكافئة يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة للدخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، كما أن العولمة المالية تؤثر على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية، فمع تحرير حساب رأس المال يصبح في إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم في أماكن يكون فيها العائد مرتفع ومعدلات الضرائب منخفضة ومع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمار خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج وبمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات التي خفضت الضرائب على دخول الشركات، وهذا ما يؤدي إلى الأيرادات الضريبية للدولة، وبالتالي عدم تحقيق السياسة المالية للدولة لأهدافها. ومن ثم زيادة العجز بالموازنة العامة وإجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية. (علي، 2019، صفحة 121)

رابعاً: آثار العولمة والتكتلات الاقتصادية

لعل من أهم القضايا المطروحة للبحث والحذيرة بالتحليل الظاهرة التي تدعو إلى التأمل والتوقف عندها كثيراً، حيث لوحظ أنه مع تزايد الاتجاه نحو العولمة زاد الاتجاه نحو الإقليمية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وقد أدى هذا التزامن والتدخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والعالمي إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تنتج عنه سياسات حمائية جديدة وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانوني ملزم لكافة أعضائه، وقد تنتج مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية وهو التنافس الذي يحتوى في جانب منه إلى الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار، وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات اقتصادية متوافقة، خاصة وأن معظم هذه التكتلات قد ركزت على محاولة جديدة مثل الاستثمار، المنافسة، وأسواق العمل وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية والأهداف السياسية وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها في إطار التوجه نحو العولمة (المطلب، 2006، الصفحات 253-254).

إن التكتلات الإقليمية ما هي إلا سعي لتحقيق أهداف مرتبطة بالمصلحة المشتركة للدول الداخلة في هذا التكتل، لدعم وتعزيز قدراتها التنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أن أي ترتيبات إقليمية مهما بلغ ثراء وتقدم الدول الداخلة فيها، لا تستطيع أن تكتفي بنفسها وتستغني عن العالم فالاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لن يزددها إلا بالتعاون مع العالم أجمع في تحقيق أكبر درجة من الاكتفاء وبالتالي على الدول المتكتلة الإقليمية لن تنجح إذا ما حاولت الاستغناء عن الغير (الغفوري، 2000، صفحة 124).

لعل من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والتكتلات الاقتصادية حيث نجد ظهور التكتلات الاقتصادية بشكل متزايد، يركز على تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق تكامل إقليمي إقتصادي وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في إطار العولمة، بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد بدر عنه آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل وبالتالي إرتفاع الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين العولمة والإقليمية (شهاب، 1996، صفحة 190).

ومن جهة أخرى فالإقليمية تؤدي إلى توفير ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي وقد حدد بعض الاقتصاديين بعض الشروط للتوفيق بين العولمة والإقليمية تتلخص في:

- التلاؤم مع منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن اتفاقية منظمة التجارة "GATT" في المادة الرابعة والعشرون منها تنص على: " أنه يتعين على أي منطقة للتجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أن يلغيا الحواجز على الجانب الأكبر من التجارة بين أعضائها وشمول الترتيبات لمعظم التجارة يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية".

- رسوم جمركية أقل للدولة الأولى بالرعاية، فإذا كانت الرسوم الجمركية بين هذه الدول منخفضة أصلاً أو خفضت مع تحرير التجارة بين أعضاء ترتيبات التجارة الإقليمية فستقل مخاطر تحول التجارة.
- تحقيق تكامل قوي، حيث أن التكامل القوي الذي يشتمل على تحرير التجارة في الخدمات والاستثمار وقدر من التنسيق والقواعد التنظيمية يتيح مجالاً أوسع للمكاسب الاقتصادية التي تنتج من التخصيص الأكفأ للموارد بين دول التكتل وإن كانت له آثار تؤدي إلى خلق التجارة وآثار تؤدي إلى تحويلها.
- وكل هذه الشروط وغيرها تشير إلى إمكانية التكامل والتنسيق بين العولمة والإقليمية.
- فلقد تزايدت آثار العولمة بشكل ملحوظ في مختلف الدول حيث تحررت التجارة من القيود المفروضة عليها، كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية.
- من أهم القضايا المطروحة للبحث والجديرة بالتحليل ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية، حيث لوحظ أنه مع تزايد الاتجاه نحو العولمة زاد الاتجاه نحو الإقليمية أو التكتلات الاقتصادية. حيث يلاحظ وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والتكتلات، تلك النتيجة التي تلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق تكامل إقليمي اقتصادي، وهو ما يولد درجة تحرير ابعده مما يحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة.
- وعليه في هذا الإطار فمن مزايا العولمة ما يلي:
- تسهيل نمو التجارة الدولية من خلال القروض والضمانات.
- تحفيز إنتشار المعرفة والتكنولوجيا مما يساعد على نشر إمكانيات النمو عبر الدول.
- خفض التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.
- تسمح الخصخصة بجذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال.
- تجدد الدول الصناعية الكبرى من خلال العولمة المالية فرص استثمارية ذات ربحية أكبر وتنوعاً ضد الكثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة، وعلى الجانب الآخر يرى المعارضين لتحرير التجارة أن الوقائع قد أثبتت في عقد التسعينات أن العولمة المالية بالنسبة للدول المتقدمة كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة. كما أن العولمة المالية عززت من التجارة الدولية، ومن ثم النمو الإقتصادي في البلدان الصناعية وساهمت في خفض معدلات التضخم من خلال زيادة انفتاح التجارة.

خامساً: مخاطر العولمة المالية

يتمثل أهمها في النقاط التالية: (الرحيم، 2002، صفحة 58)

1- الحركة المفاجئة لرؤوس الأموال

إن الحركة الواسعة والمفاجئة لرؤوس الأموال الأجنبية تخلف العديد من المخاطر أهمها:

1-1- حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل

هذا راجع إلى زيادة نصيب الإستثمار في الحافظة المالية لأنها تتسم بسرعة التنقل وضخامة الحركة والنمو.

1-2- حالة خروج تدفقات رؤوس الأموال

يتسبب الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال سواء الأموال الساخنة أم نتيجة لصدمة سلبية (زيادة في سعر سلعة الإستيراد، عدم استقرار سياسي، إنخفاض في سعر سلع التصدير).

2- مخاطر الأزمات البنكية

تتمثل أهم أسبابها فيمايلي:

- تعتبر التدفقات الدولية لرأس المال أحد أهم العوامل المهددة لاستقرار البنوك، حيث أغلب الأزمات المصرفية كانت كلها تقريبا مترابطة بتراجع سلمي في تدفقات رؤوس الأموال. بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ككل.
- تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها وسببت خسائر فادحة.
- نتيجة زيادة الاندماج المصرفي العالمي أصبحت المصاعب التي يعاني منها النظام المصرفي في بلد ما تمتد إلى سائر القطاعات المصرفية في دول أخرى.
- نظرا لخطورة تلك الأزمات فإنها طرحت بقوة ضروريات الحيلة لمثل هذه الأزمات، وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

3- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج

من أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلدان النامية هو تدويل مدّخراتها الوطنية وذهابها للإستثمار في الخارج.

4- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)

- نتيجة إلغاء الرقابة على الصرف وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال وتتأثى هذه الأخيرة من خلال أنشطة كالإتجار بالمخدرات، تهريب السلاح والجريمة المنظمة، سرقة البنوك.
- إنه التكامل الاقتصادي المتزايد والاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم من خلال تكثيف حركة السلع والخدمات والتقنيات ورؤوس الأموال عبر ال
- مما سبق يمكن القول أن العولمة تقدم للدول النامية فرص هائلة للنمو والتطور من خلال فتح الأسواق حيث تتيح هذه الأخيرة لهذه الدول فرصا للتصدير ودخول أسواق جديدة، مما يساهم في زيادة إيراداتها وتحقيق النمو الاقتصادي، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا حيويا في نقل التكنولوجيا والمهارات وأيضا توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

الخلاصة:

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما سبق يمكن إدراج بعض النتائج والتوصيات كما يلي:

- إحتلت العولمة حيزا كبيرا للتطور العالمي على جميع المستويات، الإقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والسياسي... وبالرغم من ذلك فإن الأدبيات الإقتصادية قد أبدت تباينا في الآراء في تحديد مفهوم العولمة، مما أدى إلى تعدد تعاريف العولمة، وتعددت تسمياتها من الكونية إلى الكوكبية، وهذا يبقى الجدل قائما حول مفهوم العولمة وتحديد المعنى الدقيق لها.

- تستند العولمة اللغوية إلى مراكز القوة الغربية التي تمارس التحكم في العلوم والتقنية وتسيطر عليها، وتجيد الهندسة الاتصالية وتستغلها في نشر الأفكار والقيم الغربية إلى كل مكان في العالم. كلمة العولمة هي إحدى المفردات السياسية والأكاديمية التي تصف السرعة والكثافة التي حصل فيها إنفتاح الأسواق وتوسيع دور الشركات المتعددة الجنسيات والتي صاحبها تقنيات المعلومات، وفي هذا المجال فإن الكثيرين يتفقون على أن فكرة العولمة لم تكن تنشأ ثم تستمر وتقوى لولا الثورات العديدة في التقنيات والمعلومات التي لم تعمل فقط على حصر الإيديولوجيات الأخرى وإختيارها كأنظمة، وإنما إمتدت إلى جوانب متعددة من حياة الشعوب لتشمل جوانب الإقتصاد والدين والثقافة

- مع تزايد الاتجاه نحو إدارة اللاحدود جغرافية "Borderless management" وتنامي ظهور وتأثير الشركات العالمية، بعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعدد ونشر الفروع في الأسواق المحلية، تطور الأمر لتعدد ونشر الفروع الخارجية عالميا لا سيما مع الدعم والفائق الذي هيأته شبكات المعلومات العالمية والتجارة الإلكترونية، وتزايد حضور وتأثير وسطوة الشركات متعددة الجنسيات والعبرة للقارات على المساحة العالمية.

- مع تزايد تحرير الأسواق المالية، يصبح في إمكان المستثمرين المحليين استثمار أموالهم في الخارج أي لارتفاع معدل العائد المتوقع، وفي الحالات التي يتأثر فيها الإستثمار بالاعتبارات الضريبية يلجأ كبار المستثمرين في البلدان الصناعية (خاصة الشركات متعددة الجنسيات) إلى الخروج باستثماراتهم إلى الدولة التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على الدخول والأرباح. وهناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب، إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة من الضرائب، ومن بالتالي ضعف فعالية السياسة المالية.

- الاستفادة من الاستثمارات خاصة بالنسبة للدول التي تتمتع بقطاع مالي متحرر وإكتساب قوة جديدة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية. لأن العولمة المالية حسب النظرية السائدة وتحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وإنخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا

ثانيا: توصيات الدراسة

من خلال النتائج السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات كما يلي:

- تشمل آثار العولمة العديد من المجالات الإقتصادية، السياسية، العسكرية والثقافية، لذا من الضروري على الدول النامية الاستفادة من تأثيراتها الإيجابية وتجنب آثارها السلبية.

- إن تكنولوجيا المعلومات هي أحدث ثممرات التطور التكنولوجي وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء حواجز الوقت المسافة بين مختلف البلدان، كما تنامي نقل السلع جواً وبسرعة بين أسواق متجاورة وغير متجاورة وعليه يمكن لدول النامية استغلال هذه الخاصية بنقل التكنولوجيا لتسريع عمليات التطور والنمو في بلدانها.

- جاءت الثورة المعلوماتية كتطور نتج عن الثورة الصناعية التي كانت قبلها، وقد سادت هذه الثروة متمثلة في "الأنترنت" في إعطاء حركة العولمة دفعة قوية ساهمت في انتشارها، وذلك بسبب سرعة الإتصالات وسهولتها وسرعة الحصول على المعلومة وتوفرها، وعليه من الضروري التركيز على محاولة تخفيض الفجوة في هذا التطور بين الدول المتطورة وتلك النامية بذل جهود مضاعفة من طرفها.

- ضرورة تجنب أو محاولة التخفيف من الآثار السلبية للعملة على الجهاز المصرفي والاستفادة من الآثار الإيجابية لها في معظم الدول. حيث تلعب شبكات الإتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم في ربط الأسواق المالية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل بصفة آنية وفورية، كما سمح التقدم التكنولوجي وتطبيقاته في مجال الخدمات المصرفية تنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبوق، وساعد في تطور المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- ظاهرة العملة المالية مرتبطة بتطبيق إجراءات التحرير المالي، أي تطبيق أليات محددة لمواجهة الأخطار الفجائية التي ترتبط بدرجة سلامة القطاع المصرفي، كما أنّ التجارب العالمية بيّنت أنّ العملة المالية لها الدور الكبير في دفع الدول الى تبني مزيدا من التحرير المالي والمصرفي، وعليه فالدول النامية يجب ان تحتاط لمثل هذه المعطيات حتى تكون بعيدة عن الازمات ولا نكون بصد مواجهة عملة الازمات.
- سوف تمكن العملة المالية الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية بسبب الإنفتاح المالي للحصول على ما تحتاجه من أموال لسدّ الفجوة في الموارد المحلية.
- تسمح العملة المالية لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إستثمارات الحافظة المالية بالإبتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- العملة المالية تؤدي لتخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.
- إنّ إجراءات التحرير المالي المصحوبة برنامج واسع للخصوصية وإحداث بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، سوف يؤدي إلى جذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال.
- يجب الانتباه أيضا الى الآثار السلبية للعملة المالية فمن أخطر ما نجم عن عملة الأسواق المالية للبلدان النامية هو تدويل مدّخراتها الوطنية وذهابها للإستثمار في الخارج. وأيضاً نتيجة إلغاء الرقابة على الصرف وإنفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، إنفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال وتأتى هذه الأخيرة من خلال أنشطة كالإتجار بالمخدرات، تهريب السلاح والجريمة المنظمة، سرقة البنوك.
- ظاهرة العملة المالية مرتبطة بتطبيق إجراءات التحرير المالي، أي تطبيق إصلاحات هيكلية وقدرة الإقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية التي ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي، كما أنّ التجارب العالمية بيّنت أنّ العملة المالية لها الدور الكبير في دفع الدول الى تبني مزيدا من التحرير المالي والمصرفي. وتجدد الإشارة إلى أنّ الدول التي تخطى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي إستفادت من الإستثمارات وحققّت أداءا إقتصادي أفضل، أي أنّ التحرير المصرفي لا يعني التخلي عمّا هو قائم ولكنه يعني إكتساب قوة دفع جديدة والإنتقال إلى تقديم الخدمات المصرفية من الداخل إلى الخارج.

الإحالات والمراجع

References in english

1. Robertson, R., & Kathleen E. , W. (2007). *What Is Globalization?; The Blackwell Companion to Globalization*. George Ritzer; BLACKWELL PUBLISHING.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم، ن. (1999). مقدمة في التربية. عمان: دار عمار.
2. التجاني، أ. ص. (2003). زلزلة في العولمة وسعي نحو العالمية تحرير وعدل فسلام، القاهرة: دار المستقبل العربي.
3. اخضري، م. أ. (2001). العولمة الاحتياحية. القاهرة: مجموعة النيل.
4. الرحيم، إ. ع. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي.
5. العفوري، ع. أ. (2000). العولمة والجات التحديات والفرص. مكتبة مدبولي: القاهرة.
6. العولمة والأزمات الاقتصادية، صندوق النقد العربي. سلسلة كتيبات تعريفية العدد. (42)
7. المطلب، ع. أ. (2006). العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها). مصر: الدار الجامعية.
8. المهدي، ع. (2004). عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
9. الموسوي، ض. م. (2005). العولمة واقتصاد السوق الحرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. أمين، ج. (2009). العولمة. القاهرة: دار الشروق.
11. برو، ه. (2017). أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية - مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتأثره بسياسات منظمات العولمة الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 2، العدد 3.
12. بولعسل، ش. أ. (2006-2007). العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية - دراسة حالة الدول العربية. جامعة الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
13. حسن، ر. (2001). عولمة المال. لبنان: دار الفراي.
14. خرسان، ب. ع. (2001). العولمة والتحديات الثقافية. بيروت: دار الفكر العربي.
15. سيار، أ. (2000). العولمة والمستقبل: إستراتيجية تفكير. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
16. شهاب، م. م. (1996). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
17. صقر، ع. (2002). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
18. عباس، ص. (2005). العولمة في إدارة المنظمات العالمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
19. علي، ب. (2019). الهوية العربية وتحديات العولمة. بين الرفض والقبول. مجلة تطوير، المجلد 06، العدد (01)، الجزائر.
20. عميروش، ن. (2017). العولمة وتأثيرها على منظومة القيم. مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، العدد (47)
21. فتح، أ. (2019). نحن والعولمة. المغرب: المركز الثقافي للكتاب.
22. مهدي، ع. (2024). عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية. بيروت: الدار المصرية اللبنانية.
23. هامل، س. (2021). المفردات العربية في ظل العولمة. مجلة حوليات، المجلد 35، العدد (02)
24. ياسين، أ. (1999). العولمة والطريق الثالث. القاهرة: دار ميريت للنشر.
25. ياسين، ط. &، حداد، م. (2004). العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 08، العدد (01)